الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

06 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

مكافحة التدخين من منظور إنساني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/06/article_2107106.html

علي الشدي

احتفلت منظمة الصحة العالمية قبل أيام باليوم العالمي للامتناع عن التدخين، مع إبراز المخاطر الصحية المرتبطة بالتدخين والدعوة إلى وضع سياسات فاعلة للحد من استهلاكه. وأشارت المنظمة إلى أن التدخين يعد أهم سبب للوفيات التي يمكن تفاديها، حيث يؤدي إلى وفاة واحدة من كل عشرة بالغين في شتى أنحاء العالم. وتبلغ الوفيات سنويا نحو ثمانية ملايين شخص، منهم 10 في المائة من غير المدخنين، أي من المخالطين لهم الذين يستنشقون الدخان بشكل غير مباشر.
وبعد هذه المقدمة المؤلمة، وجدت نفسي حائرا من أي جانب أتناول موضوع التدخين، الذي أرى أن يتطرق إليه المختصون والكتاب طوال العام، وليس يوما واحدا حسب دعوة المنظمة العالمية. وأعني بالمختصين، الدعاة والوعاظ، باعتباره من الخبائث التي ينهى ديننا الإسلامي عنها، وهي الخطوة الأولى في طريق المخدرات، كما يقول المختصون في علاج الإدمان. ثم هناك الأطباء لبيان أضرار التدخين الصحية، التي تؤدي إلى الموت على المدى الطويل. وعلى الاقتصاديين أيضا استعراض أرقام قيمة المستورد من التبغ، الذي - وإن انخفض أخيرا بعض الشيء بعد فرض ضريبة التبغ - ما زال أكثر من ملياري ريال سنويا، ويضاف إلى ذلك تكلفة علاج المدخنين، التي بلغت عام 2018 نحو خمسة مليارات ريال، ما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني.
وبقي لي ولكتاب الشأن العام، الكتابة عن الجانب الإنساني، حيث أرى أن من أبسط حقوق الإنسان العيش في بيئة نظيفة خالية من الملوثات، وأهمها التبغ بجميع أنواعه، وبذلك نحقق جودة الحياة التي ندعو إليها. لذا، أخطأ البعض بانتقاد تدخل هيئة حقوق الإنسان في التوعية بأضرار التدخين بمناسبة اليوم العالمي، بل على العكس، نشكر الهيئة على ملاحظة مثل هذه الجوانب التي تؤثر في حياة الإنسان، وندعو إلى أن تتبنى مع وزارة الصحة واللجنة الوطنية لمكافحة التبغ، حملة وطنية تستمر طوال العام للتوعية ومكافحة التدخين، وتطبيق نظام التبغ في السعودية، الذي حظر التدخين في تسعة مواقع، منها المكاتب في القطاعين العام والخاص والمؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والساحات المحيطة بالمساجد وأماكن تصنيع الطعام والمواد الغذائية والمشروبات، ولو طبقت الغرامات المنصوص عليها في هذا النظام لارتدع من نراهم يخالفون في أماكن عديدة، ما يؤذي الآخرين ويضر بصحتهم.
وعودة إلى بدايات مكافحة التدخين، نذكر في وقت مبكر جهود الدكتور غازي القصيبي - رحمه الله - حينما كان وزيرا للصحة، باقتراح منع التدخين في الوزارات والمباني الحكومية، وكانت خطوة موفقة وقوبلت بارتياح كبير بعد أن صدرت الموافقة السامية على تطبيقها وانتشرت لوحات "التدخين ممنوع" في كل مكان. وعلى عكس ذلك، باستياء شديد، ما كان يقدم من مسلسلات تلفزيونية يتعمد فيها أبطالها التدخين، بل الادعاء أن ذلك يساعدهم على التفكير، أو كمظهر للرجل الغني، بالذات إذا دخن نوعا فاخرا من السيجار.
وأخيرا، أقول لمن ابتلي بالتدخين، لا تيأس، فلكل داء دواء، وهو في هذه الحالة الإرادة القوية. وقد اعترف أحد الممثلين الكبار - الذي توفاه الله - بأنه كان يتمنى التوقف بعد 30 عاما من التدخين، لكن الأجل كان أسرع. والسبب الآخر والقوي، انظر إلى أطفالك وزوجتك وارحمهم من مرض أنت أحضرته، بل اشتريته لهم، فكنت كما يقول المثل الشعبي المعروف: "يا من شرى له من حلاله عله."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مواكبة البيئة العالمي بتبني إطار مستدام لاستعادة النظام الإيكولوجي

المملكة الأولى عالمياً في مؤشرات الأداء البيئي وتتفوق على 180 دولة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1889297

واصلت المملكة تميزها العالمي، متفوقة على 180 دولة في مؤشرين من مؤشرات الأداء البيئي لتتربع على المرتبة الأولى في مؤشر «عدم فقدان الغطاء الشجري» ومؤشر «الأرض الرطبة»، إضافة إلى تفوقها على 172 دولة في الحفاظ على البيئات الطبيعية وحمايتها ومنع انقراض الأنواع النادرة من الحيوانات، محتلة المرتبة الثامنة على مستوى العالم في «مؤشر مواطن الأجناس.«

جاء ذلك من خلال المؤشرات الدولية التي يرصدها ويتابعها المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء.«

ويحتفل العالم اليوم الخامس من يونيو باليوم العالمي للبيئة، الذي تبرز فيه المملكة بالعديد من المنجزات البيئية، حيث أكد مركز أداء بأن وزارة البيئة والمياه والزراعة تبذل جهوداً جبارة لحماية البيئة بكافة مكوناتها، التي كان لها أثر مهم في الحياة والثروة والاقتصاد، وتسهم في المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها المستدامة.

الارتقاء بجودة الحياة وبناء مجتمع ينعم بنمط حياة صحّي

وتمثل المنجزات التي حققتها المملكة في المجال البيئي أهمية في المؤشرات الدولية التي يرصدها أداء، فتحقيقها للمرتبة الأولى في مؤشر «عدم فقدان الغطاء الشجري» يؤكد حفاظها على مساحات الغابات، علماً بأن هذا المؤشر يقيس متوسط الخسارة السنوية في مساحة الغابات على مدى السنوات الخمس الماضية، التي تمثل العمر الزمني لانطلاق الرؤية 2030، أما مؤشر «الأرض الرطبة» الذي تصدرت السعودية فيه المرتبة الأولى، فإنه يمثل أهمية للمساحات العشبية، كما أنه يقيس متوسط الخسارة السنوية في مساحة الأراضي العشبية على مدى السنوات الخمس الماضية.

وأوضح المركز الوطني «أداء» بأن المملكة حصدت المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتفوقت على 133 دولة بحصولها على المرتبة 34 على مستوى العالم، وذلك في «مؤشر الغابات والأرض والتربة» الذي يقيّم جودة الأراضي والغابات وموارد التربة ومدى تأثيرها على جودة حياة المواطنين، بالإضافة إلى مؤشري «عدم حدوث الفيضانات» و»إدارة النيتروجين المستدامة» كمؤشرات فرعية من مؤشر «الغابات والأرض والتربة» التي نالت المملكة فيها المرتبة 17 و19 عالمياً على التوالي، فالأول يقيس عدد الفيضانات المسجلة مستنداً على البيانات الصادرة من معهد الموارد العالمية، فيما يقيس المؤشر الثاني إدارة النيتروجين المستدامة في إنتاج المحاصيل من خلال مقياسين، هما: كفاءة استخدام النيتروجين، وكفاءة استخدام الأراضي لإنتاجية المحاصيل.

تعزيز التنوع الأحيائي ومكافحة التغير المناخي وتقليل انبعاثات الكربون

وفيما يخص مؤشر «الرضا عن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة» بيّن مركز أداء أن المملكة حصدت المرتبة الـ13 عالمياً من بين 167 دولة من خلال استبانات مبنية على استطلاعات جالوب لقياس الجهود المبذولة للحفاظ على استدامة البيئة.

وقد جاء تقدم تلك المؤشرات والمراتب التي حققتها المملكة من اهتمام ورعاية ودعم القيادة الرشيدة -حفظها الله- في رفع مستوى جودة الحياة والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية التي تحقق الأمن البيئي المستدام، وتحقيقاً لرؤية 2030

ومبادراتها العالمية التي أشادت بها دول العالم وقادتها من خلال مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.
ويقوم المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء» على رصد ومتابعة تلك المؤشرات التي تبرز تقدم المملكة في مؤشراتها على مستوى العالم، وتمكّن صانعي القرار من تطوير الأداء والقدرة على المنافسة العالمية، من خلال منصة الأداء الدولي، التي تمكّن الأجهزة العامة من متابعة أداء المملكة ومقارنتها بأكثر من 217 دولة لأكثر من 700 مؤشر قياس عالمي.
من جهة أخرى، تولي المملكة أهمية قصوى لحماية البيئة والمحافظة عليها ورعاية مكوناتها الطبيعية، حيث يأتي مشاركتها دول العالم في الاحتفال باليوم العالمي للبيئة الذي يصادف الـ5 من يونيو ترسيخاً لمجهوداتها ومبادراتها في الاهتمام بالنظام البيئي، والتنوع الأحيائي على كوكب الأرض، وذلك عبر تسليط الضوء على القضايا البيئية؛ وتقديم المحاضرات، وإقامة الأنشطة التي تعزز فكرة الحفاظ على البيئة الصحية؛ وحمايتها.
واتخذت المملكة قرارات إستراتيجية للمحافظة على البيئة التي كان من أهمها إنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي التي تأتي تماشياً مع رؤية المملكة 2030، الهادفة إلى تحسين جودة الحياة وبناء مجتمع ينعم أفراده بنمط حياة صحّي، ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة، والتي نهضت بدورها تجاه البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية «الأمنية والبيئية» بهدف تفعيل وإنفاذ الأنظمة البيئية، والقيام بمهام ومسؤوليات شاملة تغطي جميع المناطق المهمة بيئياً في جميع أنحاء المملكة.
ويشهد قطاع البيئة في المملكة اهتماماً خاصاً ودعماً متواصلاً ورعاية مستمرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمين - حفظهما الله -، بوصفه واجباً دينياً ووطنياً وإنسانياً ومسؤولية أمام الأجيال القادمة، ويأتي اليوم العالمي للبيئة، كمناسبة عالمية لاستعراض الجهود وتقييم الأعمال للمحافظة على البيئة، كما أنها فرصة لمراجعة الأدوار والأهداف التي تحققت للوصول إلى الموقع الذي يليق بمكانة المملكة عالمياً، في ظل ما تشهده قضايا البيئة من اهتمام عالمي بصفتها من أهم مكونات تحسين جودة الحياة ومؤشرات التنمية المستدامة.
ونهضت وزارة البيئة والمياه والزراعة، بدورها في توحيد الجهود للوصول إلى مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع، ببث الرسائل التوعوية التي تحث على الاهتمام بالبيئة، وسط التجارب الناجحة للمملكة على المستويات المحلية والقارية والعالمية للمحافظة على البيئة، بما يرتقي لجودة الحياة ومؤشرات التنمية المستدامة تمشياً مع رؤية المملكة 2030.
واتخذت عدداً من الخطوات والقرارات الإستراتيجية للمحافظة على البيئة، وبناء مجتمع ينعم أفراده بنمط حياة صحّي، ومحيط يتيح العيش في بيئة إيجابية وجاذبة، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمين - حفظهما الله -، ما جعل قطاع البيئة يشهد اهتماماً خاصاً بوصفه واجباً دينياً ووطنياً وإنسانياً ومسؤولية أمام الأجيال القادمة.
ويعد تأسيس الجمعية السعودية للعلوم البيئية بجامعة الملك عبدالعزيز انطلاقاً من اهتمام القيادة الرشيدة بشؤون البيئة وحمايتها من خلال الجامعات والمؤسسات المهنية، ما أهلها للمضي نحو العالمية من خلال إقامة اللقاءات والندوات العلمية والدورات التدريبية وورش العمل والرحلات العلمية والحلقات التعليمية والتوعية البيئية، وذلك من أجل الرقي بالعلوم البيئية وتنمية الفكر العلمي في المجال البيئي وتقديم المشورة العلمية والنظرية والتطبيقية والعمل على نشر الوعي البيئي وتقديم المشورة العلمية والنظرية والتطبيقية في مجال العلوم البيئية لعديد من مجالات التنمية في المملكة.
وتسعى الجمعية لإفادة المجتمع بنتائج البحوث العلمية إثراء للثقافة والإدراك في مجال البيئة، ونشر الوعي العلمي البيئي للمحافظة على البيئة ومنع أو تقليل خسائرها وذلك بإقامة النشاطات في المناسبات البيئية العالمية والمعارض التوعوية والأنشطة الطلابية، واستقطاب المواهب وتبني الأفكار الإبداعية، بما يرتقي لتطلعات المملكة واهتمامها بالشأن البيئي، المستند إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومن تكليف الله سبحانه وتعالى بعمارة الأرض.
من جهتها، تعمل جمعية البيئة السعودية على إيجاد برامج تنمية مستدامة، وإثراء العمل التطوعي وتعزيز دور القطاع الخاص لخدمة قضايا البيئة في مجالات حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال شراكة حقيقية مع كافة الفئات المستهدفة في المجتمع بما يتناسب مع المعايير العالمية والدولية للبيئة وقيم المجتمع ومبادئ الدين الإسلامي.
يذكر أن اليوم العالمي للبيئة، يعد منبراً عالمياً للتوعية بأهمية المحافظة على الطبيعة، كما يهدف إلى الحد من الاحتباس الحراري والتصحر، حيث أعلن عن هذا اليوم أول مرة في عام 1974م في مدينة استوكهولم، ويحتفل به كل عام أكثر من 100 دولة حول العالم منها المملكة العربية السعودية، وذلك في يوم 5 يونيو، حيث تختار الأمم المتحدة كل عام دولة لتكون البلد المضيف العالمي لهذه المناسبة التي يستعرض خلالها الجهود وتقييم الأعمال للمحافظة على البيئة، ويهدف لمشاركة كافة فئات المجتمع في الإسهام تجاه حماية البيئة، والتوعية المستمرة للأجيال بالأخطار التي تواجه عالمهم إن لم يتم المحافظة عليه بشكل يفيد البلد والبيئة وبالتالي ينتج جيلاً يفيد العالم، ونمو الفكر لتجنب الكوارث البيئية، والأضرار السلبية بالإهمال البشري للثروة البيئية التي هي العنصر الرئيس للحياة.

ويتم العمل في المملكة على استعادة النظم الإيكولوجية عبر إطلاق الحملات والمبادرات مثل حملة لنجعلها خضراء ومبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، ما يسهم في تعزيز التنوع الأحيائي، ومكافحة التغير المناخي، وتقليل انبعاثات الكربون، وتحسين جودة الحياة.

ومما يسهم في استعادة النظام الإيكولوجي بالمملكة تميزها بتنوع النظم الإيكولوجية فيها مثل الغابات والأراضي الزراعية والأراضي الرطبة والأراضي الصحراوية والبحار والسواحل والجبال وغيرها، كما يوجد بالمملكة حوالي 67 تكويناً جيولوجياً سطحياً وكل تكوين له مناخه الخاص وبالتالي أصبحت تلك التكوينات بيئات مختلفة يحتوي كل منها على تنوع أحيائي خاص به.

وأيضاً تميزها بالتنوع النباتي حيث تضم المملكة حوالي 2247 نوعاً من المجموعة النباتية الفطرية، وأما عن تنوع الثدييات البرية في المملكة فحدث ولا حرج إذ يوجد فيها حوالي 86 نوعاً من الثدييات، و28 نوعاً من الخفافيش، و 22 نوعاً من القوارض، و12 نوعاً من اللواحم، ونوع واحد من الرئيسيات (قرد الرباح)، بالإضافة إلى 4 أنواع من الظلفيات منها المها العربي وهو النوع الوحيد من بقر الوحش الموجود في المملكة، كما سجلت 16 نوعاً من الثدييات البحرية في المياه الإقليمية السعودية في البحر الأحمر والخليج العربي.

وفيما يتعلق بتنوع الطيور في المملكة فقد بلغ إجمالي عدد أنواع الطيور المسجلة في المملكة (499)، منها 225 نوعاً مستوطناً، فيما يتميز التنوع بالزواحف والبرمائيات في المملكة بتسجيل (107) أنواع من الزواحف و(7) أنواع من البرمائيات في المملكة، التنوع بالأسماك البحرية في المملكة يوجد حوالي 1280 نوعاً من الأسماك في مياه البحر الأحمر، وحوالي حوالي 542 نوعاً في الخليج العربي.

وتعد الشعاب المرجانية من أهم النظم البيئية البحرية وتقدر مساحتها في المملكة بـ6660 كيلو متراً مربعاً ويوجد في البحر الأحمر حوالي 270 نوعاً من الشعاب المرجانية الصلبة و40 نوعاً من المرجان الطري، وفي الخليج العربي 60 نوعاً من الشعاب المرجانية الصلبة.

في سياق متصل، تواكب وزارة البيئة والمياه والزراعة أهداف الأيام العالمية الرامية للمحافظة على البيئة والطبيعة، بدعم قطاع البيئة بالمملكة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث حقق القطاع مؤخرًا عدداً من المنجزات، كان أبرزها إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة واعتمادها، وإعداد نظام البيئة الجديد واعتماده، وإطلاق مبادرات عالمية للبيئة في مجموعة العشرين، إضافة إلى تخصيص أسبوع للبيئة على المستوى الوطني، والتحول في الأطر المؤسسية لقطاع البيئة لضمان جودة التنفيذ والاستدامة وذلك بإنشاء 5 مراكز متخصصة في المجالات البيئية، إلى جانب إنشاء صندوق البيئة لدعم الاستدامة المالية للقطاع، وتعزيز حماية الغطاء النباتي في المراعي والغابات، وكذلك التوسع في تأهيل وتطوير وإعلان المتنزهات الوطنية وحصر وتحديد مواقعها.

وتمكنت المنظومة في مجال الالتزام البيئي من إعداد دراسات بيئة وخطط لمراجعة مكافحة التلوث بالزيت وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، كما تم ترشيح المملكة لرئاسة اللجنة التنفيذية الخاصة لبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، كما تم التوقيع على مشروع اتفاقية تعاون في مجال حماية البيئة والحد من التلوث بين المملكة وحكومة جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى انضمام المملكة لاتفاقية ميناماتا للزئبق.

ميدانيًا، ساهمت جهود الوزارة في رفع نسبة تغطية الزيارات التفتيشية على المنشآت لتصل إلى 75 % من إجمالي المنشآت المستهدفة والبالغ عددها 21 ألف منشأة تقريبًا؛ للتأكد من التزامها بالضوابط والمعايير البيئية، بالإضافة إلى قيامها بإعداد معيار بيئي لإنشاء مراكز خدمات مرافق الاستقبال للسفن حيث سيمكن هذا المنجز من بناء هذه المرافق التي تعد شرطًا أساسيًا لتمكين إعلان البحر الأحمر منطقة خاصة بيئيًا، ما سيساهم في دعم المشاريع الوطنية الحيوية الجديدة لدعم رؤية 2030.

التوصية تشترط مراعاة البعد الاجتماعي والأمني واستثناء مكة والمدينة وبعض الجنسيات

الشورى يحسم قرار السماح بالتملك الحر للعقار.. الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1889295

حدد مجلس الشورى جلسته الـ33 المقرر عقدها الأربعاء المقبل موعداً لمناقشة وحسم قبول أو رفض توصية لدراسة السماح للأفراد غير السعوديين وغير المقيمين بتملك العقار في المملكة العربية السعودية باستثناء مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي التوصية التي قدمها عضو المجلس عساف أبوثنين على التقرير السنوي للهيئة العامة للعقار للعام المالي41-1442، وقد بررها بأن التعديل المقترح على نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره بما يسمح لغير السعوديين وغير المقيمين (التملك الحر) يتفق مع رؤية المملكة التي تأخذ المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة حيث اتجهت المملكة بهذه الرؤية الواعدة إلى تحقيق مفهوم العولمة والانفتاح الاقتصادي، وجاء في مسوغات التوصية أن أغلب دول العالم المتقدم أقرت التملك الحر للعقارات وقد ثبت نجاح تلك التجربة التي تستلزم ضوابط ومعايير ففي نطاق دول مجلس التعاون الخليجي أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر التملك الحر للعقارات للأجانب كذلك أغلب الدول العربية بما في ذلك جمهورية مصر العربية والسودان، وعلى الصعيد العالمي أقرت بريطانيا هذا النظام منذ 100 عام وسويسرا منذ 55 عاماً وكذلك الولايات المتحدة الأميركية.

أبوثنين: السماح بتملك العقار لغير المواطن وغير المقيم يجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال

ويرى أبوثنين أن من إيجابيات التملك الحر لغير السعوديين من غير المقيمين للعقارات أنها ستعمل على جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة والتي تصب حتماً في دفع الحركة الاقتصادية والتجارية والصناعية بما يعزز نمو الاقتصاد الوطني، مؤكداً ضرورة وضع الشروط والمعايير التي تحافظ على الأمن القومي للمملكة في حالة إقرار التملك الحر لغير السعوديين من غير المقيمين للعقارات على أن يكون من ذلك عدم سريان هذا السماح على جنسيات دول معينة يتم تحديدها من جانب الأجهزة المعنية في المملكة، ونبه العضو في مسوغات توصيته أهمية تحديد المناطق والمدن التي يسمح فيها لغير السعوديين وغير المقيمين بالتملك العقاري بالإضافة إلى الوضع الخاص للمدن المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقال: "يجب صياغة قاعدة ملزمة بهذا الشأن مفادها (لا للتملك المطلق) في كل الأماكن مراعاة للأمن القومي للمملكة"، وشدد: يجب عند إقرار هذه التوصية مراعاة المسائل الديموغرافية المتعلقة بالتركيبة السكانية بما لا يوثر على البعد الاجتماعي للمجتمع وبما يحفظ العادات والتقاليد الراسخة في المجتمع السعودي.

تعزيز رقابة هيئة العقار لضمان استقرار السوق وضوابط لتشجيع الاستثمار العقاري الأجنبي

ويصوت مجلس الشورى الأربعاء المقبل على توصيات لجنة الإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للعقار للعام المالي 41 - 1442، بعد أن يعرض أيمن فاضل رئيس اللجنة وجهة نظرها تجاه ملحوظات الأعضاء على تقرير الهيئة وتوصيات اللجنة بشأنها، وقد طالبت بتعزيز الدور الرقابي في جميع أعمالها بما يمكنها من متابعة الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعتها للأنشطة العقارية الموكلة لها، وأن تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان الاستقرار العقاري والحد من المخاطر التي تطرأ على سوق العقار، وشددت توصيات لجنة الإسكان والخدمات على وضع ضوابط واضحة لتشجيع الاستثمار العقاري الأجنبي توضح قواعده وأبعاده ومنطلقات تطويره، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما دعت اللجنة الهيئة إلى إيجاد حوكمة واضحة للكيانات التي أنشأتها فيما يخص المعهد العقاري السعودي والمركز السعودي للتحكيم العقاري ومركز الأبحاث والدراسات العقارية، بحيث تشتمل تلك الحوكمة على أساسات تشكيلها وهيكلتها ومهامها واتفاق ذلك مع المعايير الدولية، وما يستلزم ذلك من مؤشرات قياس لأدائها، وطالبت توصيات لجنة الشورى الهيئة بإعداد تقريرها السنوي وفق الأمر الخاص بقواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات والأجهزة

الحكومية، ليشمل بيان بنود ومخصصات الميزانية التشغيلية ويبين المخصص لكل بند ونسبة المنصرف بنهاية السنة المالية، وكذلك بالمباني المملوكة والمستأجرة والقوى البشرية يوضح العدد والجنسية والوظائف الشاغرة عند نهاية السنة المالية.

وفي جلسة الثلاثاء المقبل يناقش الشورى التقرير السنوي لوزارة الإسكان - سابقاً - وتعرض لجنة الإسكان والخدمات تقريرها ورأيها وتوصياتها بشأن التقرير، وقد اجتمعت اللجنة مؤخراً بوزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، وعدد من المسؤولين في الوزارة، لمناقشة أبرز ما تضمنه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للعام المالي 41 - 1442، وقد تركزت محاور الاجتماع حول الاستراتيجية العامة للوزارة، والتخطيط العمراني وشؤون الأراضي وتطوير النموذج التشغيلي، والتحول الرقمي للوزارة، وتكامل أداء الوزارة وتعاونها مع الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة للصعوبات والتحديات التي تواجهها، كما جرى بحث السبل الكفيلة بدعم الرقابة البلدية كجانب مهم لتطوير القطاع البلدي، وما يُمكن تطويره من الأنظمة والاشتراطات والتراخيص لإزالة كافة المعوقات والتوسع فيها من خلال الرقابة المجتمعية، والقطاع الخاص، كما تمت مناقشة عدد من الموضوعات التي تضمنها التقرير السنوي للوزارة، وتساءل أعضاء لجنة الشورى حول أولويات عمل الوزارة في تمكين المدن، وتحسين المشهد الحضري، والمستهدفات لتطوير معايير التنمية المستدامة، ومستوى جودة الحياة، وتعزيز ترتيب المملكة ضمن أفضل المدن والمنشآت الحضارية في العالم، وأجاب وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ومسؤولو الوزارة على استفسارات لجنة الشورى حول جهود الوزارة في هذه الجوانب، تمهيداً لإنهاء اللجنة إعداد تقريرها ورأيها بشأن التقرير السنوي للوزارة للعرض أمام المجلس في إحدى الجلسات المقبلة.

ويصوت الشورى الثلاثاء أيضاً على توصيات للجنة الإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 41-1442، وقد تضمنت مطالبة الهيئة بذل المزيد من الجهود لزيادة الإيرادات المباشرة لها للصرف على المشاريع وذلك بإيجاد وسائل مبتكرة وموارد دائمة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق هذا الهدف لضمان توفر وجودة واستدامة البنى التحتية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية، كما أكدت اللجنة في توصياتها على أهمية دعم الهيئة بالاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع التجهيزات الأساسية والبرامج التشغيلية في كافة مدنها وعلى الخصوص في مدينة جازان لدعم الاستثمار الناشئ في كل المدن ولاستقطاب المزيد من الاستثمارات، ودعت اللجنة إلى تمكين الهيئة من قيامها بمبدأ الإدارة الشاملة في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها في مدينتي رأس الخير وجازان، أسوةً بمدينتي الجبيل وينبع، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لضمان قيامها بذلك ومعالجة أي عوائق تعترض هذا الدور، وأكدت اللجنة أهمية أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع أمانات المناطق وهيئات التطوير بها لتكون مخططات المدن الصناعية الهيكلية والتفصيلية متكاملة مع مخططات المدن الحضرية المجاورة في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق أهداف كل منها ويخدم السكان فيها.

»نزاهة" تكافح الفساد في القطاع غير الربحي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/734754

المدينة - جدة

تنظم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» في الفترة من 25 - 29 / 10 / 1442هـ ندوة افتراضية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بعنوان: «تعزيز النزاهة في القطاع غير الربحي»، وبمشاركة عدد من ذوي الاختصاص ممثلي الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي.

وتشتمل الندوة على خمس جلسات حوارية تستعرض فيها جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع غير الربحي، ومناقشة التحديات ووسائل تعزيز النزاهة في القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى أبرز ممارسات الحوكمة، ودور القطاع

غير الربحي في رؤية المملكة 2030. ويأتي تنظيم الهيئة لهذه الندوة انطلاقًا من اختصاصها في تنظيم المؤتمرات والندوات حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وتحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030، ومضامين الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما تدعو «نزاهة» المهتمين لحضور الندوة (افتراضيًا) والتي سوف يعلن عن روابطها تباعًا عبر حساب الهيئة في تويتر.

استعراض مبادرة المملكة لمكافحة الفساد في الأمم المتحدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/734701

واس - نيويورك
نظَّم وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع الوفد الإيطالي والإندونيسي والكولومبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أمس فعالية بعنوان "القيادة في مكافحة الفساد ومجموعة العشرين .. أهدافها وإنجازاتها"، وذلك على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمكافحة الفساد التي عقدت على مدى يومين في نيويورك.
وتناولت الفعالية أهمية إطلاق مبادرة الرياض التي تؤطّر أجندة تنبثق من الدول العشرين للعالم أجمع لمكافحة الفساد وتطبيق النزاهة والشفافية من خلال تأسيس شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم. شارك في الفعالية منسق النشاطات الدولية لمكافحة الفساد الإيطالي ألفريدو دورانتي مانغوني، ونائب رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الدكتور ناصر أبا الخيل، ورئيسة اللجنة القانونية في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة المستشارة نداء أبو علي.

حصلت على المركز الأول في "عدم فقدان الغطاء الشجري" و"الأرض الرطبة"

المملكة تتفوق على 180 دولة في مؤشرات الأداء البيئي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2070948

تفوقت المملكة على 180 دولة في مؤشرين من مؤشرات الأداء البيئي لتتربع على المرتبة الأولى في مؤشر «عدم فقدان الغطاء الشجري» ومؤشر «الأرض الرطبة»، إضافة إلى تفوقها على 172 دولة في الحفاظ على البيئات الطبيعية وحمايتها ومنع انقراض الأنواع النادرة من الحيوانات، محتلة المرتبة الثامنة على مستوى العالم في «مؤشر مواطن الأجناس». جاء ذلك من خلال المؤشرات الدولية التي يرصدها ويتابعها المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة

«أداء.«
وأوضح مركز أداء، أن تحقيق المرتبة الأولى في مؤشر «عدم فقدان الغطاء الشجري» يؤكد الحفاظ على مساحات الغابات، علماً بأن هذا المؤشر يقيس متوسط الخسارة السنوية في مساحة الغابات على مدى السنوات الخمس الماضية، التي تمثل العمر الزمني لانطلاق الرؤية 2030، أما مؤشر «الأرض الرطبة» الذي تصدرت السعودية فيه المرتبة الأولى، فإنه يمثل أهمية للمساحات العشبية، كما يقيس متوسط الخسارة السنوية في مساحة الأراضي العشبية على مدى السنوات الخمس الماضية، مشيراً إلى الحصول على المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتفوق على 133 دولة بحصول المملكة على المرتبة 34 على مستوى العالم، في «مؤشر الغابات والأرض والتربة» الذي يقيّم جودة الأراضي والغابات وموارد التربة ومدى تأثيرها على جودة حياة المواطنين، إضافة إلى مؤشري «عدم حدوث الفيضانات» و«إدارة النيتروجين المستدامة» كمؤشرات فرعية من مؤشر «الغابات والأرض والتربة» التي نالت المملكة فيها المرتبة 17 و19 عالمياً على التوالي.
وفي ما يخص مؤشر «الرضا عن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة» بيّن مركز أداء أن المملكة حصدت المرتبة الـ13 عالمياً من بين 167 دولة من خلال استبانات مبنية على استطلاعات جالوب لقياس الجهود المبذولة للحفاظ على استدامة البيئة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

إطلاق خدمة الحاسبة العمالية لضمان سرعة استرجاع الحقوق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/04/article_2106101.html

» الاقتصادية» من الرياض

أطلقت وزارة العدل، ممثلة في مركز البحوث ووحدة القضاء العمالي، الإصدار الأول لخدمة "الحاسبة العمالية"، التي تستهدف بالدرجة الأولى ضمان سرعة استرجاع الحقوق وتسريع وتيرة العمل والإجراءات القضائية في المحاكم العمالية. كما تستهدف تعزيز الوعي الحقوقي لدى الفئات العمالية، وسهولة تطبيق نظام العمل ولائحته فيما يتعلق بالحقوق والمنازعات المالية، إضافة إلى دقة نتائج العمليات الحسابية المتعلقة بالحقوق العمالية.
وتتميز "الحاسبة العمالية"، التي تستهدف القضاة وأطراف الدعوى والعاملين في مركز تهيئة الدعاوى، بشموليتها لأهم الحقوق العمالية، وسهولة استخدامها، وسرعة الوصول إلى التبويبات في صفحة واحدة، إضافة إلى إتاحة عنصر الطباعة لجميع النتائج بهدف التسهيل على المستخدمين. وأوضحت الوزارة أن "الحاسبة العمالية" في إصدارها الأول، تحتوي على أهم الحقوق الواردة في نظام العمل، وهي الأجور المتأخرة، ومكافأة نهاية الخدمة، وأجر الإجازة وأجر العمل الإضافي، والتعويض عن الإنهاء لغير سبب مشروع، وعدد أيام الإجازة في فترة الخدمة، ومبلغ الحسم بسبب الغياب والتأخر، إضافة إلى متوسط الأجر.

تنمية البحث والتطوير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1889291

كلمة الرياض

في ظل رؤية 2030 نجحت المملكة في تعزيز الاقتصاد الوطني، وإيجاد موارد تدعم خزينة البلاد بجانب مورد النفط، ضمن سعيها الدؤوب لتنويع مصادر الدخل، واستحداث قطاعات اقتصادية جديدة، لم تنل حظها من الاهتمام الرسمي، فكان هناك - على سبيل المثال - قطاعا الترفيه والسياحة اللذان بدأا يعلنان عن نفسهما واستثماراتهما، والاهتمام أكثر بقطاع الصناعة الذي أثبت جدواه في خارطة الاقتصاد الدولي، وخلال السنوات القليلة الماضية، ورغم جائحة فيروس كورونا المستجد، شهد الاقتصاد الوطني تحولات جذرية، وسلك مسارات نوعية، أكدت للجميع أن المملكة تسير في الطريق الصحيح، وأنها عازمة على إعادة صياغة الاقتصاد الوطني بأفضل طريقة وأحسن أداء.

شمولية الرؤية وتطلعاتها لمستقبل مغاير، جعلتاها لا تقتصر على القطاعات الاقتصادية التقليدية من صناعة وزراعة وسياحة.. إلخ، وإنما دفعتاها إلى تعزيز قطاع الابتكار والاختراع بشكل ممنهج، يصل بالمملكة إلى أبعد نقطة من التقدم والازدهار المنشودين.

ومن هنا جاء قرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة بالموافقة على إنشاء "هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار"، وهو قرار تاريخي، سيرتقي بمستقبل الصناعة والاقتصاد المعرفي في المملكة، ويسرع من عجلة التنمية، فضلاً عن قدرته على إيجاد وظائف نوعية لشباب الوطن.

ويتربع قطاع الابتكار والاختراع اليوم على قمة الاقتصادات القوية في العالم، فهو القطاع الذي تتباهى به دول العالم الأول، وصنعت من خلاله أحلامها الكبرى، من خلال ابتكارات نوعية في مجالات شتى، قدمت خدمات جليلة للبشرية، وبالتالي جلبت لهذه الاقتصادات الخير الوفير من أوسع أبوابه.

ولم يكن من الصدفة أن يزور سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وادي السيليكون على هامش زيارته الولايات المتحدة الأميركية العام 2018، وحرص سموه على لقاء مسؤولي شركات تقنية المعلومات العملاقة مثل "غوغل" و"أبل" و"فيسبوك" والتعرف على تجاربهم، في إطار حرصه على تعزيز الاستثمارات التكنولوجية في المملكة، تحقيقاً لرؤية المملكة 2030، هذا الوادي بشركاته العملاقة يمثل نحو 40 في المئة من اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية، ويأمل سموه أن يجد مثل هذا الوادي على أرض المملكة، يساعد على ذلك أن لدينا أجيالاً من خريجي الجامعات السعودية، ومثلهم من المبتعثين في أكبر جامعات العالم، هؤلاء هم النواة التي تراهن عليهم المملكة في مستقبلها التكنولوجي، ولعل قرار إنشاء هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، هو الخطوة الأولى لتحقيق هذا الحلم.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

كورونا وإحصاءات الزواج والطلاق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/06/article_2107121.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

أحدثت جائحة كورونا آثارا على جبين الإنسانية لا تمحى، سواء في أسلوب الحياة أو العادات والتقاليد أو التعليم والعمل، ولا يمكن استثناء إحصاءات الزواج والطلاق وطقوسهما! لكن السؤال: ما حجم التأثير؟ وهل هو في الاتجاه الإيجابي أم السلبي؟ ما يحدد الإجابة ويحسمها هو مدى توافر الإحصاءات الرسمية، ومدى دقتها وموثوقيتها.

بالاعتماد على ما نشرته الهيئة العامة للإحصاء، أخيرا، فإن عدد صكوك الزواج شهد انخفاضا بين عامي 2018 و2019 نحو 8 في المائة، وكذلك انخفض عدد صكوك الطلاق بنحو 12 في المائة خلال الفترة ذاتها. وهذه فترة سابقة لجائحة كورونا! ففي حين نتفهم الانخفاض في عدد صكوك الزواج بسبب التغيرات الاقتصادية الهيكلية، فإن من الصعوبة تفسير انخفاض عدد صكوك الطلاق 12 في المائة! فمن المتوقع أن تسهم الظروف الاقتصادية في نشوء بعض الخلافات الزوجية، ومن ثم زيادة حالات الطلاق!

خلال الفترة 2019 - 2020، وهي فترة حدوث جائحة كورونا، ارتفع عدد صكوك الزواج من 137918 إلى 150117، أي 9 في المائة، وكذلك ارتفع عدد صكوك الطلاق من 51115 إلى 57595، أي نحو 13 في المائة. وربما يعود ارتفاع عدد صكوك الزواج إلى الاستفادة من الجائحة في تقليص تكاليف احتفالات الزواج، نتيجة منع الاحتفالات عموما والزواجات خصوصا، للحد من انتشار كورونا. جدير بالذكر، أن أكبر زيادة في عدد صكوك الزواج حدثت في الحدود الشمالية والجوف وحائل، وأقلها في الباحة ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية. وعلى جانب الطلاق، يبرز التساؤل: هل كورونا مسؤول عن ارتفاع عدد صكوك الطلاق نتيجة الإجراءات الاحترازية المتمثلة في الإغلاق ومنع التجول؟! الإجابة، ربما!

ولإلقاء مزيد من الضوء على الموضوع، يمكن النظر إلى هذه الإحصاءات من خلال المعدل العام للزواج والطلاق، الذي يحسب بقسمة عدد حالات الزواج أو الطلاق على عدد السكان الذين أعمارهم 15 عاما فأكثر، وبناء عليه، فقد ارتفع معدل الزواج العام من 8.68 في عام 2019 إلى 9.6 في عام 2020، وسجلت الجوف وحائل والحدود الشمالية أعلى معدلات الزواج العام في عام 2020. في المقابل، ارتفع معدل الطلاق العام من 3.2 إلى 3.64، وسجلت الجوف والحدود الشمالية وحائل أعلى معدلات الطلاق أيضا.

في الختام، من الملاحظ أن معدلات الزواج والطلاق على حد سواء انخفضت بين عامي 2018 و2019 قبل جائحة كورونا، ربما بتأثير العوامل الاقتصادية، لكن ارتفعت بين عامي 2019 و2020 خلال فترة جائحة كورونا بمستويات مختلفة. لكن لم تتغير نسبة الطلاق إلى الزواج كثيرا، إذ راوحت بين 37 و 39 في المائة خلال الأعوام 2018، و2019، و2020، ما يدل على عدم حدوث تغيرات كبيرة جدا. وأخيرا، من المؤسف أن المتعامل والمستفيد مع الإحصاءات السكانية يشعر بحاجة ماسة إلى تحسين جودة البيانات ومستوى دقتها، سواء بالنسبة إلى إحصاءات الزواج والطلاق أو الإنجاب أو الإسكان أو الدخل! لذلك، آمل في أن تشهد الإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك البيئية، تقييما شاملا أسوة بالقطاعات الأخرى، من خلال لجنة عليا تقوم أيضا بمراجعة أنظمة استخدام البيانات وإتاحتها للمستفيدين من شركات ورجال أعمال وباحثين.

كاريكاتير

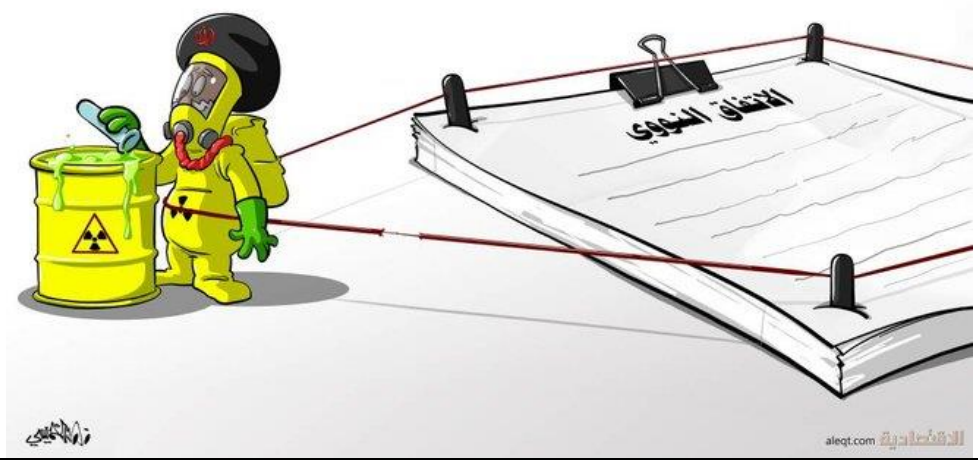

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الإقتصادية الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م

https://www.aleqt.com/2021/06/06/article_2107086.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 25 شوال 1442هـ - 06 يونيو 2021م

https://www.al-madina.com/article/734713/3